

١١٢
مبنى على المسامحة وحق الادميان مبنى على
المسامحة وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة
شرايط احدها البلوغ فلا يصح اقرار الصبي
ولو ترافقا ولو باذن وليه والثاني العقل
فلا يصح اقرار المجنون والمعنى عليه وراثيل
العقل بما يعذر فيه وان لم يعذر فحكمه
كالسكران والثالث الاختيار فلا يصح
اقرار مكره بما اقره عليه وان كان الاقرار
بمال اعتبر فيه شرط رابع وهو الرد
والمراد به كون المقر مطلق النصف ولا يترتب
المصنف بمال عن الاقرار بغيره كطلاق

وظهار ونحوهما فلا يشترط في المقر بذلك
الرد بل يصح من السفيد واذا اقر الشخص
بمجهول كقوله لفلان على شيء رجع بضم اوله
اليه الى المقر في بيانه اي المجهول فيقبل
تفسيره بكل ما يجهل وان قل كفسخ
ولو فسر المجهول بما لا يجهل وهو من جنسه
كحبة حنطة او ليس من جنسه لكن بحسب
اقتناعه او بجلد مبيته وكطب معلم وزيل
قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح وتى
اقر بمجهول وامتنع من بيانه بعد ان طوب
به حبس حتى يبين المجهول فان مات قبل

ونظار